الدعوة لفتح المجال أمام القطاع الخاص للاستيراد والتوزيع:

مخاوف اقتصادية من عودة أزمة المشتقات النفطية وتأثيراتها السلبية على القطاعات الإنتاجية

استطلاع/ أحمد الطيار

■ ،، لم تكد الأسر اليمنية تتنفس الصعداء من شبح أزمة انعدام المشتقات النفطية التي ضربت البلاد خلال الأشهر الثلاثة قبل رمضان حتى أطلت برأسها من جديد هذا الأسبوع مثيرة مخاوف وقلقا واسعا في طول البلاد وعرضها من معاناة يومية تقود لأزمة اقتصادية قادمة ستؤثر سلبا على القطاعات الاقتصادية الهامة كالزراعة والنقل والصناعات الغذائية.

وفيما لم يتمكن اليمن حتى الآن من لملمة خسائره الاقتصادية على قطاعاته الإنتاجية الكبيرة كالزراعة والنقل والصناعة جراء أزمة المشتقات النفطية السابقة، جدد الخبراء المختصون بالشأن الاقتصادي ورجال المال والأعمال دعواتهم للحكومة بتحمل مسؤولياتها تجاه ما سينجم من خسائر على الاقتصاد الوطني محذرين في نفس الوقت اطراف الأزمة السياسية من التلاعب بمقدرات الاقتصاد الوطني وتعريضه للخطر إذ أن ملايين اليمنيين يقتاتون من تلك القطاعات الهامة والإضرار بها سيسبب كارثة اقتصادية تلقي بالآلاف من العمال والمنتجين وأسرهم إلى هاوية البطالة والجوع.

خسائر

يؤدي انعدام المشتقات النفطية عن السوق اليمنية إلى خسائر كبيرة تصل في اليوم الواحد إلى ١٠ ملايين دولار حسب تقديرات خبراء اقتصاد نتيجة لتوقف نشاط قطاع الزراعة والنقل والصناعة ففي الجانب الزراعي شهدت المنتجات الزراعية اليمنية الشهرية في الخضروات كالطماطم والبطاطس والباميا تراجعا كبيرا في الإنتاج خلال الأشهر الماضية أدى إلى فقدان ٨٠٪ من قدرة اليمن على الإنتاج نتيجة انعدام الديزل اللازم لمضخات الري واصبح السوق اليمني حتى الآن يفتقد للطماطم المحلية والباميا وغيرها من المنتجات الهامة لغذاء الأسر اليومي ،ويقول محسن ابو هادي من مزارعي تهامة إن المئات من المزارع الكبيرة توقفت تماما عن إنتاج الباميا والطماطم والبطاطس والجزر والخيار نتيجة لانعدام الديزل وارتفاع أسعاره فقد توقف إنتاجها تماما.

وفي محافظة ذمار يؤكد المنتجون والمسوقون أن كميات إنتاج الطماطم والبطاطس والخضروات تراجعت اكثر من ٦٠٪ نظرا لارتفاع أسعار الديزل وانعدامه من السوق مما حدا بالمزارعين إلى التوقف عن الإنتاج والاعتماد على الأمطار.

تراجع العرض

يدرك المواطنون من أول وهلة لنزولهم إلى السوق لشراء الخضروات النقص الحاد لكميات الإنتاج والتي أدت بدورها لارتفاع أسعار العديد من المنتجات الهامة كالطماطم والبطاطس والجز والخيار والبسباس والثوم فما يزال كيلو الطماطم حتى يومنا هذا يباع بـ٥٠٠ ريال وهو سعر لم يبلغه في العصر الحديث فيما أصبح الخيار بـ٤٠٠ ريال والباميا بـ٧٠٠ ريال ،وبالسؤال عن السبب يقول المسوقون والمنتجون والبائعون أن المزارع المنتجة توقفت عن الإنتاج لأن الديزل منعدم وأسعاره مرتفعة ولهذا ارتفعت أسعار المنتجات وظهرت الآثار واضحة للعيان.

تأثيرات سلبية

هناك تأثيرات سلبية على الحياة المعيشية لملايين اليمنيين جراء انعدام المشتقات النفطية فمن جهة يؤدي انعدامها لتوقف النشاط الاقتصادي كما أن ارتفاع أسعارها هو الآخر سبب مشكلة للأسر حيث ضاعف عليها الأعباء وادى إلى فقدانها ٣٠٪ من موازنتها أضيفت لآثار زيادة دبة البنزين إلى ٣٥٠٠ ريال، يقول الحاج حسن الشرفي انه وجد أن دبة البنزين بسعر ٣٥٠٠ ريال قاصمة لميزانية أسرته خاصة وانه مواطن عادي ويستخدم سيارته لاحتياجاته الأسرية الضرورية فقط وعندما يدفع في الأسبوع قيمة دبة بنزين يشعره ذلك بالحزن على السعر السابق والذي كان ١٥٠٠ ريال.

كما أن هناك آثارا سلبية خلفتها الأسعار الجديدة للبنزين على فاتورة السلع في السوق اليمنية فقد ارتفعت وفقا لتقديرات مركز الإعلام الاقتصادي إلى أكثر من ٦٠٪ عما كانت عليه بداية العام ٢٠١١م فأجرة نقل الركاب في المواصلات الخاصة بباصات الفرز ارتفعت١٠٠٪ وكذا ارتفعت أجور النقل الخفيف للبضائع داخل المدن فيما شهدت أجور النقل بين المحافظات قفزات كبيرة بنسبة ٢٠٠٪ وكل تلك الارتفاعات تضاف إلى فاتورة المستهلك.

قلق

تولد لدى المواطنين قلق من عودة أزمة المشتقات النفطية فهم لايزالون يتذكرون معاناتهم عندما انعدمت وسائل الوقود الرئيسية للمحركات والمركبات والمضخات الزراعية خلال الشهور الماضية حيث شهد السوق انعداما شبه كلي لهذه المواد مما اثر سلبا على مستوى حياتهم الاقتصادية في النقل وتشغيل المضخات الزراعية للري وحركتهم العادية بالمركبات لكن التأثير الأكبر كان على الجانب الزراعي إذ بات مهددا بتعرضه لانخفاض كبير في الإنتاج وهو ما يعرقل حركة الإمدادات للسوق ويرفع الأسعار وربما يتعرض السكان لمخاطر المجاعة أن استمر الديزل في الانعدام.

تأثيرات

ويرى اقتصاديون أن انعدام مادة الديزل في العديد من محافظات الجمهورية يمثل مشكلة كبيرة ويعتبر كارثة اقتصادية بمعنى الكلمة فمن خلال فقدان إمدادات الديزل للمحطات تتوقف المئات من المحركات والمضخات الزراعية تماما عن العمل فضلا عن المركبات ووسائل نقل البضائع من الموانئ اليمنية.. ويقول المهندس محمد الشرفي مستثمر زارعي بتهامة أن المئات من المزارع في سهل تهامة وذمار وحضرموت وصعدة شلت عن الحركة بسبب انعدام الديزل وباتت مضخات الري متوقفة تماما مما يفقد المحصول القدرة على البقاء والإنتاج الأمر الذي انعكس سلبا على كمية وقيمة الإنتاج الزراعي لليمن في جوانب الخضروات والفواكه بشكل كبير.

ويشير المهندس الشرفي إلى أن هناك خطورة أكبر على اليمن جراء انعدام الديزل حيث يمكن أن نجد بلادنا في يوم وليلة غير قادرة على إنتاج أي كميات من البطاطس والطماطم والخيار والجزر والبصل ومنتجات السلطة وهذا سيقود فعلا إلى كارثة غذائية محققة (مجاعة) ستكون عاقبتها خطيرة على أبناء اليمن ،ويضيف: إن خطورة التأثير على الجانب الزراعي كبيرة جدا جراء انعدام الديزل فلو استمر هذا الوضع سيجد المواطنون أنفسهم غير قادرين على الحصول على الطبيخ في المنازل وهذا يعتبر كارثة فعلية نتمنى أن تفهم الجهات المعنية خطورتها وأثارها.

كلام المهندس الشرفي ليس الأول في هذا المجال فالعديد من المستثمرين الزراعيين في سهل تهامة تحدثوا عن تلك الآثار بحرقة، منوهين بأن القطاع الزراعي اليمني يتكبد حاليا خسائر بمئات المليارات من الريالات يوميا وهناك الآلاف من المزارعين اشتكوا ورفعوا البيانات والرسائل للجهات المعنية في الزراعة والسلطات المحلية ولكن دون جدوى فهل هذا يعني انهم قادرون على الاتجاه نحو الاستيراد أم ماذا؟

خسائر

ويؤكد الباحث الزراعي الدكتور عبد القادر الحاتمي من جامعة تعز أن تخفيض تدفق الديزل على المزارعين يعود بآثار سلبية على الإنتاج الزراعي نفسه من جهة وعلى المستهلكين من جهة أخرى فعندما لا يجد المزارع الديزل الذي يمكنه من ري الأرض بالمياه عبر المضخات وبالتالي تنخفض الكميات المنتجة من المزروعات ويكون تسويقه لمنتجاته محدودا وهكذا يرتفع السعر في السوق لأن الداخل اليه قليل مما ينتج تزايد الطلب عليه يوما بعد آخر كالبطاطس والطماطم والخيار والجزر والبيبار والكوسة والباذنجان والفلفل وغيرها وتظهر في السوق وكأن الإنتاج الزراعي قليل ويكون السوق دائما في حالة اضطراب والحقيقة أن الخلل كامن في عدم توفر احدى البنى الأساسية للإنتاج وهي مادة الديزل التي يعاني منها المزارع ويبقى يوميا وهو في حالة تعب ومشقة للبحث عنها حتى تضيع جهوده وماله في البحث عنها.

ويضيف: إذا كانت قيمة الإنتاج النباتي في بلادنا قد تجاوزت في ٢٠١٠م تريليونا و١٢ مليارا و٨٠٦ ملايين ريال فإن الاضطراب الذي يخلفه الحصول على الديزل في المزارع يمكن أن يخلف خسارة على القطاع الزراعي والتسويقي والتجاري خلال الثلاثة الاشهر الماضية بما يصل إلى ٢٠٠ مليار ريال في اقل تقدير فضلا عن الخسارة على القدرة التصديرية للخارج والتي تزيد سنويا عن ٤٠ مليار ريال .

دور القطاع الخاص

ولتلافي تلك المشاكل يرى الخبراء ضرورة تطبيق نظام إداري عالي الجودة في اليمن ويؤكدون أن وصول الأوضاع إلى مستواها الحالي ناجم عن سوء الإدارة والتي لها دور كبير في الوصول باليمن واقترابها من أن تكون دولة فاشلة ولعل الحكومة التي تقف عاجزة عن التحرك هي السبب فيما يبدو إذ يحملها الاقتصاديون وخبراء الإدارة المسؤولية فلا هي تحركت للأمام حسب ما يقولون ولا هي تخلت عن مسؤوليتها باقتدار ويضع الدكتور سيف العسلي أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء للخروج من ذلك مقترحا يتكون من ثلاث مراحل المرحلة الأولى يجب على وزارة المالية توفير الاعتمادات الضرورية لمصافي عدن كي تكون قادرة على استيراد الفارق بين طاقته الإنتاجية والاحتياج الفعلي. فلا شك أن الاحتياج الفعلي بعد الأزمة سيكون أكبر من الاحتياج العادي ولكن توفير ذلك ضروري من أجل تحقيق الاستقرار في هذا السوق.

وفي المرحلة الثانية يجب تحميل شركة النفط مسئولية شراء المشتقات النفطية بدلا من مصافي عدن سواء من مصافي عدن أو استيرادها من الخارج. ويمكن استغلال حاصل بيع المشتقات النفطية التي اتت هدية من المملكة العربية السعودية من النفط الخام وهدية دولة الإمارات لتمويل عمليات استيراد شركة النفطة بدلا من توريدها إلى حساب الحكومة العام.. وكذلك فإنه يجب إعادة هيكلية شركة النفط من كل النواحي الإدارية والبنية التحتية والتمويلية. وفي المرحلة الثالث يجب تأهيل القطاع الخاص لتولي عملية الشراء من المصافي أو الاستيراد من الخارج، فمن الواضح أن عملية التأهيل ستكون أسهل في حال تحرير أسعار المشتقات النفطية ولكنها ممكنة حتى في ظل بقاء أسعارها مدعومة في ظل ترتيبات معينة.

فمن أجل منع حدوث أي أزمة للمشتقات النفطية وإلى الأبد فإنه لا بد من تمكين القطاع الخاص من القيام بمهمة شراء وتوزيع واستيراد هذه المشتقات. فلو كان ذلك موجودا في الوقت الحاضر لما كانت هذه الأزمة بنفس الحدة. صحيح أن أسعار المشتقات النفطية سترتفع إلى مستوى الأسعار الدولية لكنها ستكون متوفرة.. في هذه الحالة فإنه لن تكون هناك سوق سوداء تبيع المشتقات النفطية بأسعار جنونية ولن تكون هناك طوابير طويلة.. وما من شك أن الوضع الحالي أفضل بكثير من الوضع الحالي.